

## «مجلس فاقد لشرعية» الميدان

الميدانين»، وهو في نظر شخص، رفض ذكر اسمه، «حكاية أقرب إلى مهزلة الاستفتاء الذي أشرف عليه المجلس العسكري وجماعته»، قاصداً بذلك جماعة الإخوان المسلمين. في حين قال آخر إن المجلس العسكري «سارق لـ 24 مليار دولار، كانت في خزنة الدولة، بعد سقوط الديكتاتور مبارك، راحت فين؟ والمجلس متورط في قتل الثوار في شارع محمد محمود وماسبيرو، يعني أنه مجلس فاقد للشرعية، يشرف على برلمان حرامية». وتبادل الثوار نكتتهم الرائجة «ما اجتمع صندوق والعسكري، إلا كان الشيطان ثالثهما».

لافتة البرلمان الشعبي، التي ظلّت عدداً من الثوار، من فئات عمرية مختلفة، شهدت عدة نقاشات بين الثوار عن الانتخابات، لكنهم اتفقوا على ضرورة المحاكمات الثورية لكل رموز النظام السابق، وتنحية المجلس العسكري عن السلطة، ومحكمة قتلة الثوار من قبل الشرطة والشرطة العسكرية، ورفض حكومة الجنزوري، وعلى مقربة من البرلمان الشعبي، وقف الشباب يؤمنون مداخل شارعي قصر العيني وقصر النيل، اللذين شهدا توافد الثوار بعد ظهر أمس. وعلى البوابة الحديدية لدخول مبنى مجلس الوزراء، علق الثوار، الذين احتلوا الشارع الفاصل بين مجلسي الشعب ومبنى الحكومة، لافتة ورقية تقول «بامر الثورة: مغلق لحين إسقاط النظام»، فيما قامت مجموعة من الشباب بتشكيل حكومة اقتراضية، يترأسها الجنزوري وأربعة عشر وزيراً ميثاقاً، أبرزهم: فاروق سيف النصر للعدل، والمشير أبو غزالة للدفاع، وأنيس منصور للثقافة «على أن تعقد أول جلسات هذه الحكومة في مقابر البساتين».

عبر انتخاب برلمان، نصفه من الفلول، ونصفه الآخر من الإسلاميين والإخوان الذين باعوا الثوار». ووزعت حركة «أمسك فلول» بياناً يفسر لثوار الميدان أن المجلس العسكري واللجنة العليا للانتخابات استبعدت «القضاة الشرفاء من تيار استقلال القضاء من الإشراف على الانتخابات عقاباً لهم على فضحهم تزوير انتخابات 2005، ما يحمل معنى لا يخفى على أحد. ولا يزال أساتذة التزوير بوزارة الداخلية يشرفون على الانتخابات، ويباشرون

تبادل الثوار نكتتهم الرائجة: «ما اجتمع صندوق والعسكري، إلا كان الشيطان ثالثهما»

عملهم، وستبيت الصناديق في أحضانهم ليلة كاملة، بحجة الحماية، ولا يكفي أن يختم القضاة الصناديق بالشمع الأحمر، لسهولة نزعها وتزوير أوراق الانتخاب وإعادة وضعه مرة أخرى».

أما سكان الميدان، الذين ردّوا وراء أحدهم «يا بلدنا ثوري ثوري. لا طنطاوي ولا جنزوري»، رأوا أن «البرلمان المقبل هو مجرد ديكور للمجلس العسكري الاستبدادي الذي لن يحكم مصر طالما أن هناك ثواراً في

### القاهرة - رضوان آدم

«برلمان ما برلمانتي، برلمان العسكر لازم يمشي» و«اللي باعك في الميدان، بكرا بيع في البرلمان»، عبارتان هتفت بهما الميدان يوم أمس، فانتشرا كسحر بين ثوار التحرير. إنذا هي رسالة ميدان التحرير الراقصة لإجراء الانتخابات قبل تشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور، واختيار حكومة إنقاذ وطني. الآلاف الذين أفلحت أمطار أول من أمس في تقليل أعدادهم، لم يفلح ضجيج اليوم الأول لانتخابات مجلس الشعب، في التقليل من عزائمهم الراقصة لانتخابات هزلية، يشرف عليها «مجلس عسكري فاقد للشرعية، وسارق لثورة الشعب، وقاتل للثوار»، حسب مراد محمود، الذي وقف يوزع منشوراً، لكل من يزور خيمته في قلب الميدان.

يضحك عيسى عبد الستار، الشاب الصعيدي، العاطل من العمل، الذي جاء من أسيوط، ليدافع عن أشقائه الثوار، في التحرير. يكشف عن مكان الرصاصة التي أصابت كتفه اليسرى، يوم جمعة الغضب (في 28 كانون الثاني الماضي). ويقول إنه «لا برلمان قبل وضع الدستور، واختيار حكومة إنقاذ، يترأسها رجل شريف من اختيار الشعب. لا المجلس العسكري، وغير هذا، سوف ندفن هذا البرلمان، كما دفنت الثورة برلمان الفلول».

يرفض عيسى حكومة كمال الجنزوري، ويقول إنه قبل يومين بات ليلته عند شارع مجلس الوزراء، الذي يتخذه الثوار مقراً لمنع وصول الجنزوري إلى هناك، ويضيف «الجنزوري مات من سنين. كان الأولى أن يختار المجلس العسكري رئيس وزراء ميثاقاً منذ فترة قريبة». ويقول «الانتخابات الحالية هي محرقة لإرادة الثورة الشعبية،



يعملون بقطاع السياحة ويخشون من وصول التيار الديني إلى أغلبية البرلمان، وهو تقريباً نفس اتجاه التصويت لدى الأقباط، في المحافظة. أما في بورسعيد، فانتخب مئات الآلاف من الناخبين بالملابس السوداء، حاداً على أرواح شهداء بورسعيد، وتضامناً مع ثوار التحرير.

شبرا، «حيث قام الإخوان بتوزيع أوراق نقدية، من فئة 10 و20 جنيهاً». وفيما يتوقع المراقبون أن يتألف البرلمان المقبل بعد الثورة، من القوى الإسلامية والفلول، اتجه التصويت في الأقصر الواقعة جنوب مصر لغير مصلحة مرشحي حزب الحرية والعدالة، حسبما قال مواطنون،

## المعركة المقبلة: برلمان بلا أنياب

ولاقي ترحيباً كبيراً من عدد من القوى السياسية المدنية.

### الخريطة الانتخابية

ويقدّر عدد الذين يحق لهم الاقتراع بنحو 50 مليون ناخب للاقتراع لمجلسي الشعب والشورى. وتجري العملية الانتخابية تحت إشراف قضائي كامل. ويتنافس في الانتخابات بمراحلها الثلاث 6951 مرشحاً عن المقاعد الفردية، و590 مرشحاً عبر القوائم الحزبية. وسيتم خلال الانتخابات بمراحلها الثلاث اختيار 498 عضواً لمجلس الشعب، على أن يتم اختيار لثلاثي الأعضاء في 46 دائرة انتخابية بنظام القوائم الانتخابية المغلقة، والثالث الآخر بنظام الانتخاب الفردي في 83 دائرة انتخابية، وفي النظامين يكون نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل من العمال والفلاحين. ووفق اللجنة القضائية العليا للانتخابات، هناك 25 ألف منظمة مجتمع مدني مصرية حصلت على إذن لمراقبة الانتخابات. وفي ما يلي بعض التواريخ: عن انتخابات مجلسي الشعب والشورى: 28 و29 تشرين الثاني انطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات في 9 محافظات. 14 و15 كانون الأول تبدأ المرحلة الثانية من الانتخابات في 9 محافظات. 3 و4 كانون 2 المرحلة الأخيرة من انتخابات مجلس الشعب في المحافظات التسع الباقية.

### انتخابات مجلس الشورى

29 كانون الثاني بدء المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى في نفس المحافظات التي جرت فيها المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب. 14 شباط المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى. 4 آذار المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشورى.

«الإخواني»، رئيساً للوزراء. «الصدمة» الثانية للبرلمان أنه لن يسهم بقوة في إعداد الدستور المقبل أيضاً، وخاصة أن المؤسسة العسكرية أعلنت أنها لم تسحب وثيقة المبادئ الدستورية، وإنما جرى تأجيل مناقشتها بعد أحداث ميدان التحرير، أي أن الوثيقة في مرحلة «بيات شتوي»، كما أن المجلس أعلن في مؤتمره الصحفي الذي عقده تعليقاً على أحداث ميدان التحرير منذ أيام أن هناك نية لإصدار قانون بإعلان دستوري يحدد تشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، بحيث يكون معبراً لكل أطراف المجتمع لا الأغلبية البرلمانية وحدها. حقيقة تندر بصدام متوقع مع

أربك إقبال المصريين على المشاركة في الانتخابات البرلمانية، أمس، الجميع. كثيرون توقعوا إجماع فئات كثيرة عن المشاركة خوفاً من اندلاع أعمال عنف داخل اللجان الانتخابية، وربما أيضاً لأنها المرة الأولى الحقيقية التي يصوتون فيها مع إحساس بأن أصواتهم مؤثرة، وأنها لن تزور، وستذهب إلى من يعتقدون أنه الأصلح. ولكن هل سيكون البرلمان المقبل بانياب تشريعية حقيقية؟ كل الأدلة والتصريحات الصادرة من المجلس العسكري الحاكم تؤكد أن البرلمان المقبل سيكون بلا صلاحيات تقريباً، أو بأحسن الأحوال «برلمان العام الواحد»، على حد اعتقاد آخرين، إذ يتوقع البعض أن يتم حل البرلمان بعد انتخابات الرئاسة في شهر حزيران المقبل. انطلاقاً من ذلك، قد تحصل المعركة الأكثر شراسة مع إعلان نتيجة الانتخابات حول «صلاحيات البرلمان». وبحسب تصريحات عضو المجلس العسكري ممدوح شاهين، فإن «البرلمان المقبل بأي أغلبية كانت، ليس من حقه اختيار أو إقالة الحكومة». وقد اعتمد شاهين على أن الإعلان الدستوري ينص على أن تشكيل الحكومة هو من سلطات رئيس الجمهورية، أي أن الحكومة ستكون بصلاحيات كاملة لا يجوز من الأساس أن يحاكمها البرلمان أو أن يعزلها. هذه التصريحات أربكت جماعة «الإخوان المسلمين» التي تتعامل وكأنها ضمنّت الحصول على الأغلبية البرلمانية، وأعدت نفسها في شهر آذار المقبل لكي تحل محل حكومة كمال الجنزوري التي لم تؤلف بعد، حتى إن بعض أعضائها أعلنوا اختيار خيرت الشاطر، الزعيم



### ما قل ودل

سارعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، أمس، إلى الترحيب بالانتخابات المصرية. ورأت وزارة الخارجية الأميركية أن الأنباء الأولية بشأن انتخابات مصر «إيجابية إلى حد بعيد». وأشار المتحدث باسم الوزارة مارك



توني (الصورة) إلى أنه «لم ترد أي أنباء تفيد بوقوع أعمال عنف أو مخالفات»، مضيفاً إن الإقبال على التصويت كبير. بدوره، رأى السفير البريطاني لدى مصر جيمس وات أن الانتخابات «حدث سياسي مهم»، مشيداً بإجرائها «بشكل منظم وسلمي». وقال وات إن «هذه الانتخابات حدث مهم في التحول الديمقراطي لمصر. زار العاملون معي عدداً من اللجان الانتخابية وشاهدوا الإدلاء بالأصوات يجري بطريقة منظمة وجيدة». (رويترز)